

الصالح يت رأس وفد الكويت المشارك بالاجتماع 102 للجنة التعاون الاقتصادي الخليجية



السّالحي

على التبع ومشققانه الى جانب مبادرة البنك الدولي الخاصة بإشياء آية جديدة لإعمار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واجادت بأن الاجتماع سيستعرض مذكرات الاسانة العامة لدول مجلس التعاون بشأن مشروع النظام الأساسي للهيئة القضائية الاقتصادية نهيدا لرفعها الى المجلس الاعلى الاقتصادي بالتعاون في دورته المقبلة.

وذكرت الوزارة أنه سيتم خلال الاجتماع دراسة تقرير الحوافز والمزايا المقدمة لقطاع الخاص في دول مجلس التعاون ودراسة تعميق التكامل الاقتصادي الخليجي ومذكرات الامانة العامة بشأن انشاء مركز دراسات الأمن الغذائي بدول المجلس علاوة على مقترح سلطة عمان بشأن إعادة هيكلة اللجان الفنية في إطار المجلس.

وبينت انه من المقرر أن يستيق اجتماع اللجنة اجتماعا للجنة وكلاء وزارات المالية بدول (التعاون) لمناقشة الموضوعات المشار إليها ورفع التوصيات المناسبة بشأنها للوزراء في اجتماعهم المذكور.

واعربت عن الأمل في أن يتوصل الوزراء الى اتفاق حول مجمل الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الاجتماع تماشيا مع توجيهات اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون المتمثلة في زيادة التنسيق والتعاون ووثيق الروابط بين الدول الاعضاء في كل الميادين لاسيما الاقتصادية.

يت رأس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح وفد الكويت المشارك في الاجتماع الـ 102 للجنة التعاون المالي والاقتصادي الخليجية المقرر عقده اليوم الثلاثاء بالعاصمة السعودية الرياض.

وقالت وزارة المالية في بيان صحفي أسس الاثنان ان الوفد الكويتي يضم عددا من مسؤولي الوزارة والإدارة العامة للجمارك ميمنة ان جدول أعمال الاجتماع يتضمن عددا من الموضوعات أبرزها استعراض القرارات الاقتصادية والتنمية الصادرة عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في دورته الـ (36) ومتابعة تنفيذها.

وأوضحت ان الوزراء سيستعرضون تقارير الالة العامة لمجلس التعاون حول عدد من الحاضر منها محضر الاجتماع الـ 64 للجنة محافظي (مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية) وكذلك محضر الاجتماع الثاني للجنة مسؤولي الضرائب الذي يتضمن اتفاقيات ضريبة (القيمة المضافة) وضريبة (القيمة المضافة) وأضافت أنه سيتم استعراض محاضر الاجتماعات الـ 14 و 15 للهيئة الاتحاد الجمركي والـ 72 و 73 للجنة الاتحاد الجمركي والـ 20 و 21 للجنة السوق الخليجية المشتركة.

وأشارت الى ان الاجتماع سينتقل الى رأي الكويت في تطبيق قرار المجلس الأعلى في دورته الـ 36 بشأن تعديل الحد الأدنى للرسم النوعي

تعليمات «معيار الكفاية» الصادرة إلى البنوك تضمنت ضرورة قيامها ببناء مصدات رأس مال إضافية

الحلقة النقاشية أيضاً مواضيع متعلقة بنظم الإعسار للبنوك، بالإضافة إلى مناقشة التحديات القانونية لهذه الأنظمة في دول الخليج.

ويأتي إعداد هذه الحلقة النقاشية واستضافتها من قبل بنك الكويت المركزي في نطاق ورش العمل لدول مجلس التعاون الخليجي السنوية والتي تميز في سبيل تكريس الدور الرقابي الذي تقوم به البنوك المركزية ومؤسسات النقد لدول مجلس التعاون، وبما يواكب التطورات الدولية في هذا المجال.

والتحتم للمحافظة تصريجه الصحفي بالتاكيد على أهمية الدور الذي تقوم به البنوك للبنوك في فرنسا. وسوف يقوم بنك الكويت المركزي بعرض تجربته في مجال تطبيق السيولة، قبل وبعد إصدار لجنة بازل لمعاري السيولة. كذلك سيتم عرض تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي في تطبيق معايير السيولة للبنوك. وتغطي



محمد يوسف الهاشلي

الصادرة عن لجنة بازل، وكذلك المواضيع المتعلقة بالسمات الأساسية لأنظمة الإعسار للبنوك وشركة كلفورد شانس كينزي وللاستشارات. كما ويشارك في هذه الحلقة النقاشية متحدون من بنك الكويت المركزي ومن مؤسسة النقد العربي السعودي.

وأشار المحافظ إلى ان ورشة العمل ستناقش أهمية تعزيز الرقابة على البنوك ذات التأثير النظامي، بالإضافة إلى مناقشة معايير الإصلاح المالي الأخرى

الصادرة عن بنك الكويت المركزي إلى البنوك ببناء مصدات رأس مال إضافية في ضوء درجة تأثيراتها النظامية، والتي يحددها بنك الكويت المركزي مستندا إلى مصفوفة من العناصر والأوزان الخاصة بذلك.

وفي ضوء أهمية الموضوع، بين المحافظ أن الحاضرين في الحلقة النقاشية هم من الخبراء في هذا المجال. ومنهم خبراء من معهد الاستقرار المالي، ومن هيئة الإعسار

صرح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشلي، بأنه في إطار الجهود المستمرة التي يبذلها بنك الكويت المركزي لتعزيز الاستقرار المالي، والتعريف بمختلف العوامل التي قد تشكل مصدراً لصددمات قد تؤثر على مقومات هذا الاستقرار، وتحديد الضوابط المناسبة للحد من هذه المخاطر وكيفية التعامل معها، يستضيف بنك الكويت المركزي حلقة نقاشية حول «مخاطر السيولة وخطط التعافي من التضرر والإعسار للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي» والتي ينظمها معهد الاستقرار المالي التابع لبيت الصوبات الدولية في بازل (Financial Stability Institute) بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من 3 إلى 5/5/2016، وذلك بمشاركة ممثلين من البنوك المركزية ومؤسسات النقد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتوه المحافظ إلى أن موضوع البنوك ذات التأثير النظامي جاء من ضمن المحاور الأساسية التي اشتملت عليها تعديلات معيار كفاية رأس المال (معيار بازل 3)، والمتعلقة في العديد من المحاور منها مطالبة البنوك النظامية بالاحتفاظ بمصدات رأس مال إضافية نظراً لأن المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك لها تأثير على الاستقرار المالي في ضوء درجة التشابك العالية لهذه البنوك مع وحدات النظام المصرفي ولتأني وقطاعات الاقتصاد الحقيقي، وفي هذا الشأن أوضح المحافظ بأن تعليمات معيار كفاية رأس المال

بهدف دفع المتداولين لبيع أسهمهم

العتيبي: البورصة شهدت ضغطاً من بعض المحافظ



مؤشرات البورصة تتراجع

أنهى المؤشر السعري للبورصة الكويتية جلسة أمس الاثنين، متراجعا 0.57% عند النقطة 5372.49 خاسراً قرابة 31 نقطة، على الجانب الآخر، ارتفع المؤشر الوزني وكويت 15 في ختام التعاملات بنسب بلغت 0.1% و0.46% على الترتيب، وذلك على التقيض من تراجعات أمس الأول الأحد.

وقال المحلل الفني لسوق المال، بدر ناصر العتيبي «إن أداء المؤشر في الثلاث جلسات الأخيرة، على الرغم من حالة العيائ كان ممتازا، لكن أسس حدث ضغط من بعض المحافظ لدفع المتداولين لبيع أسهمهم.

وتخففت السيولة لأدنى مستوياتها خلال شهرين، إلى 8.96 مليون دينار، مقابل 11.1 مليون دينار أمس الأول، تراجع نسبته 19.3%، تزامنا مع تراجع الإجمالي 15.7% إلى 117.55 مليون سهم.

وأوضح العتيبي أن السيولة أسس كانت متواضعة للغاية لكنه أسس روتيني سوف يتعدل الأيام القادمة خاصة مع نوالي

الإفصاحات عن بيانات الربع الأول.

وتراجع أسس 9 قطاعات يتصدرها «التكنولوجيا» 2.15% يضغط رئيسي من انخفاض سهم «الأنظمة» بحدود 7.1%.

وتأخض القطاع العقاري 1.4%

بعد أن وقعت ثلاثة من أسهمه في المراكز الخمسة الأولى بالقائمة الحمراء، وهي «إدك» و«مركز» و«صوك» علما بأن الأول تصدر

التراجعات بمعدل 10%.

ولم تشهد القائمة الخضراء للقطاعات سوى صعود لقطاعين

قطط، وهما «المواد الأساسية» و«السلع الاستهلاكية» بارتفاعات

بلغت 3.77% و0.83% على

الترتيب.

وعلى صعيد التداولات تصدر

«صوك» نشاط الكميات بـ 17.49 مليون سهم بقيمة 693.34 ألف

6 بنوك تشارك بـ 415 مليون دينار في قرض «الوقود البيئي»

بأنه لا تأثير مالي حالياً على البنك جراء الاتفاقية، لكن من شأنها تعزيز ربحية البنك على المدى الطويل وتنوع محفظته التمويلية.

وذكر البنك التجاري الكويتي (CBK)، أنه وقع على الاتفاقية في التاريخ المذكور، مع «البتروال الوطنية»، وذلك بمبلغ تمويل قدره 80 مليون دينار. تمثل جزءاً من حصة البنوك التقليدية في هذا التمويل.

وأوضح بنك بويبان (BOUBYAN)، في بيان للبورصة، أنه وقع على الاتفاقية في ذات التاريخ، بحصة تمويلية تبلغ 90 مليون دينار من إجمالي حصص البنوك الإسلامية من اتفاقية التمويل البالغة 490 مليون دينار، تشيرا إلى أن ذلك سيسهم في تعزيز الإيرادات التشغيلية للبنك على المدى الطويل وانعكاسها الإيجابي على ربحية البنك ومركزه المالي.

من جهته أعلن بنك الخليج (GBK) على موقع البورصة، أنه وقع في 28 أبريل الماضي اتفاقية تمويل مشترك مع «البتروال الوطنية» يساهم

ببلغت القيمة الإجمالية لمساهمات 6 بنوك كويتية هي (الخليج، وبويبان، وتجاري، وبرقان، والدولي، وربة)، في عملية التمويل المشترك المقدم لشركة البترول الوطنية الكويتية لتنفيذ مشروع الوقود البيئي نحو 415 مليون دينار.

وأعلن بنك وربة (WARBABANK)، أنه وقع الاتفاقية في 28 أبريل الماضي، بتمويل قيمته 25 مليون دينار. موضحاً بأن عملية التمويل تمثل جزءاً من حصة البنوك الإسلامية من التمويل المجموع.

من جانبه قال بنك الكويت الدولي (KIB)، في إفصاح مماثل للبورصة، إنه وقع بتاريخ 28 أبريل الماضي اتفاقية تمويل مشروع الوقود البيئي مع «البتروال الوطنية» بمبلغ 50 مليون دينار، موضحاً بأن ذلك سيعزز ربحية البنك على المدى الطويل، وتنوع المحفظة التمويلية للبنك.

وأفاد بنك برفان (BURG)، اليوم، أنه وقع في التاريخ المذكور اتفاقية التمويل، والتي يساهم بموجبها البنك بمبلغ قدره 70 مليون دينار، موضحاً

بموجبها بمبلغ 100 مليون دينار، تمثل جزءاً من حصة البنوك التقليدية في التمويل المجموع، على أن تكون فترة التمويل 10 سنوات.

كانت البترول الوطنية قد وقعت في نهاية أبريل الماضي، اتفاقية تمويل الشريحة الأولى لمشروع الوقود البيئي بقيمة تبلغ 1.2 مليار دينار.

وقال صلاح الفليح، الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني (NBK)، على هامش مؤتمر صحفي عقد الخميس الماضي، أن نحو 11 بنكاً محلياً شاركت في تمويل الشريحة الأولى من المشروع.

وأوضح بيت التمويل الكويتي (بيتك) (KFIN)، أن حصة البنوك الإسلامية التي رتبها البنك بمبلغ 490 مليون دينار، منها حصة «بيتك» بقيمة 275 مليون دينار.

ويهدف مشروع الوقود البيئي التي تبلغ تكلفته الإجمالية 3.4 مليار دينار، إلى تطوير وتحديث مصفاة ميناء عبدالله وميناء الأحمدى، وعن لم رفع طاقتهما التكريرية إلى 800 ألف برميل يوميا.

«بيتك» يشارك في جهود التوعية بحماية البيئة والحفاظ عليها



«بيتك»، وجهود التوعية البيئية

مثل الأيام العالمية للاحتفال بالأرض والبيئة، من خلال دعم الأنشطة ذات الأثر والردود الإيجابي على البيئة مثل جهود فريق القفص الكويتي التابع للمبرة البيئية الشطوعية، كما يشارك «بيتك» في حملات تنظيف الشواطئ ويرعى جهود حماية البيئة والتوعية ضد عوامل تلويثها.

كما يساهم «بيتك» في دعم جهود التخضير وينوجه إلى الطلية من خلال التعاون مع بعض مدارس وزارة التربية والتعليم هذا المنهج، ويعتبر ذلك استثماراً في المستقبل حيث يتناهل جيل جديد على قيم وأخلاقيات رفيعة تضع الحفاظ على البيئة وحمايتها في مقدمة أولوياتهم الحياتية.

وسياة البيئة من الاعتداءات والتلوث والتركز في هذه الرسائل على شرائح معينة من فئات عمرية محددة مثل الأطفال والشباب والسيدات وغيرهم وذلك ارتكازاً لأهمية تربية النشء وتوعيته على اعتبار البيئة صديقاً له وسياجاً يحمي المجتمع من الكثير من الأخطار والمنغصات البيئية وخلق بيئة الثقافة البيئية والأصنام يتم الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها، وهو هدف إنساني واجتماعي وتنموي يساهم في إعمار الأرض وتحقيق جودة الحياة التي تعد البيئة النظيفة من أهم مكوناتها، وإيماناً بأهمية نشر الوعي البيئي يشارك «بيتك» بين فترة وأخرى عبر مجموعة من المواد الإعلامية المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي في جهود حث أفراد المجتمع على التخضير ومكافحة التصحر.

ششارك بيت التمويل الكويتي «بيتك» في العديد من الفعاليات والأنشطة المعنية بالبيئة والحفاظ عليها وحمايتها بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات العاملة في هذا المجال مثل المبرة البيئية الشطوعية وفريق القفص الكويتي وجهات أخرى، بهدف تعميق الثقافة البيئية وخلق حالة من الوعي والاهتمام بأهمية المحافظة على بيئة نظيفة خالية من الملوثات، وإيماناً بأهمية نشر الوعي البيئي يشارك «بيتك» بين فترة وأخرى عبر مجموعة من المواد الإعلامية المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي في جهود حث أفراد المجتمع على التخضير ومكافحة التصحر.

«نزع الملكية»: مليوناً دينار قيمة

المعاملات المنجزة في أبريل الماضي

والمؤسسات بلغت خلال أبريل الماضي 1478 معاملة و145 كتاباً صادراً للوزارات والجهات الحكومية في حين بلغ إجمالي المعاملات الصادرة والواردة في الشهر ذاته 1740 معاملة.

يذكر أن إدارة نزع الملكية تهدف إلى نزع ملكية العقارات والأراضي والاستيلاء عليها مؤقتاً للمنفعة العامة بناءً على قرارات صادرة عن مجلس الوزراء والمجلس البلدي وتحديد الخصصات المالية للتعويضات المقررة.

قال مدير إدارة نزع الملكية فهد الشعلة أسس الاثنان إن قيمة المعاملات التي أنجزتها الإدارة خلال شهر أبريل الماضي بلغت نحو مليوني دينار كويتي. وأضاف الشعلة في تصريح صحفي أن الإدارة أصدرت التقرير الإحصائي لشهر أبريل متضمناً المعاملات الصادرة والواردة إضافة إلى إصدار عشرة كتب للتمتعين وملكها لإعادة النظر للأفراد وتمائة كتب للعقارات المستملكة. وأوضح أن المعاملات الصادرة للأفراد